جمهورية مصر العربية

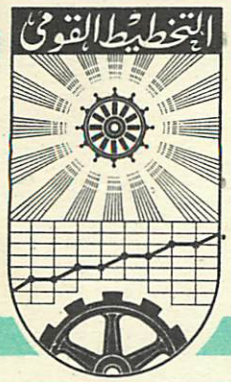

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم (١٢٣٤)

بعض الاسس الواجب مراعاتها فى تخطيط الاستهلاك النهائى

د٠ محمد الطيب

فبراير ١٩٧٩

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

(بسم الله الرحمن الرحيم)

" ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك، ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا "

صدق الله العظيم

"بسم الله الرحمن الرحيم"

تقديم

فى عام ١٩٧٦ أصدر مكتب العمل الدولى ILO تقريرا عن "العمالة، التنمية والاحتياجات الاساسية"* عرف فيه محور استراتيجية الاحتياجات الاساسية بأنه :
"توفير الاحتياجات الانسانية الاساسية كهدف أساسى للتنمية"

The pivot of the strategy of basic needs: the ful filment of basic human needs as the main objective of development.

ويوصى التقرير "ان تقوم كل دولة بأن تستهدف توفير الاحتياجات الانسانية الدنيا تكفل حدا أدنى معينا لمستوى المعيشة قبل نهاية هذا القرن والاداء الاساسية لتحقيق هذا الهدف هى زيادة حجم وانتاجية العمالة عن طريق انتهاج السياسات الاقتصادية والاجتماعية (محليا ودوليا) بما يكفل تحقيق هذا الهدف .
وقد تم تحديد تلك الاحتياجات الاساسية بأنها : ـ

اولا : تشمل توفير حد أدنى معين لاحتياجات الاسرة من الاستهلاك الخاص ـ طعام مناسب ـ مأوى ملبس ـ اثاث وسلع منزلية معمره .

ثانيا : تشمل الخدمات الضرورية التى يقدمها المجتمع لافراده ككل (كمياه الشرب النقية الصرف الصحى ـ النقل العام ـ الخدمات التعليمية والصحية الخ) .

وبالنسبة لمصر نجد ان التخطيط قد استهدف منذ البداية توفير تلك الاحتياجات الاساسية بشكل ضمنى ، باستهداف مضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات، ومضاعفة

* International Labor Office : Employment, Growth and Basic Needs, A World wide Problem, Report of the gl. Secr. Geneva 1976.

دور الدولة فى توفير الاحتياجات الاساسية من الخدمات العامة .

وكان هدف مضاعفة الدخل القومى مصحوبا بمحاولات متنوعه تستهدف التقليل من سوء توزيع الدخل والثروة التى كانت سائدة قبل ثورة ١٩٥٢ وذلك بهدف تحسين ظروف معيشة الغالبية ورفع مستوى دخولهم النقدية التى تمول احتياجاتهم الاساسية كما استهدف الانفاق العام زيادة الدخول الحقيقية فى شكل عينى .

ومع ذلك نجد ان تلك الاحتياجات الاساسية لم يتم تخطيطها بعد وحتى الان على اساس علمى واقعى سليم . واقتصرت تقديرات كافة الخطط على اعداد توقعات استهلاك الافراد قد ، وقد لا تتحقق فى اطار ما عرف بالمتبقى من الناتج المحلى بعد اقتطاع حصة الاستثمار المستهدف ، بل ان هذا المتبقى نفسه كان يشمل الانفاق الحكومى العام على توفير الاحتياجات الاساسية من الخدمات الضرورية بالاضافة الى احتياجات الامن والدفاع والطوارئ ، والتى كثيرا ما كانت احتياجات حتمية فى سنوات الصراع الذى امتد ثلاثين عاما من عمر الاجيال المعاصره وبالتالى ترتب على تغطيتها جور على الحصص المتوقعه لاستهلاك الافراد الخاص حينا وفى احيان اخرى فرضت الاحتياجات الاساسية لاستهلاك الافراد الخاص نفسها وقامت بابتلاع القدر الاعظم من الانتاج ولم تترك للاستثمار ذاته الا النذر اليسير بل حدث فى بعض السنوات ان فاقت تلبية الاحتياجات الاساسية للاستهلاك الخاص والعام معا امكانيات الانتاج المحلى وخاصة بعد نكسة ١٩٦٧ (وان كان السبب الاساسى لذلك انما يعود اصلا الى تجمد بعض الطاقات الانتاجية وتوقف عمليات التجديد والاحلال ، كما بينت بعض الدراسات المتخصصه) وترتب على ذلك زيادة المديونية الداخليه والخارجية ، وهو امر كان يمكن الحد من آثاره لو كان الاستهلاك النهائى (خاص وعام) مخططا على اساس واقعى مبنى على تقدير تلك الاحتياجات الاساسية التى اشار اليها مكتب العمل الدولى (١) .

لذلك ، لعله قد آن الاوان ، وقد اوشك السلام ان يتحقق ، ان يعاد النظر فى

(١) دراسة تطور الاستهلاك النهائى من ٥٩/٦٠ حتى ١٩٧٥ — جمعية الاقتصاد والاحصاء والتشريع مارس ١٩٧٨ .

استراتيجية التنمية واهدافها الاساسية على اسس واقعية تبنى على تصور حقيقى وواقعى للاحتياجات الاساسية للانسان المصرى ، الذى يتزايد باستمرار فى العدد ، وتتزايد تبعا لذلك احتياجاته كما ونوعا ، زيادات حقيقية واقعية لا يمكن ترك واجب توفيرها للمصادفات او لاحتمالات الضغط الجبرى فى عصر تقوم فيه أجهزة الاعلام والاتصال بتدعيم أثر التقليد والمحاكاة بين مختلف البلاد .

وهنا يتعين على المخططين بناء أهداف التنمية الحالية والمستقبلة بالتوفيق بين تلبية الاحتياجات الاساسية الحالية — مع محاولة ترشيدها على اسس علمية وواقعية ، وبين توفير مقومات النمو المنتظم المتزايد بزيادة السكان وزيادة احتياجاتهم مستقبلا ، عن طريق تخطيط الاجماليات الاقتصادية القومية تخطيطا واقعيا سليما ، يكفل زيادة الانتاج والانتاجية ويغطى الاحتياجات الانسانية الاساسية ، ويسمح بتوفير الاستثمارات المحلية الضرورية لاستمرار التنمية .

ولكى تسهم الدراسة الحالية فى وضع هذا التصور محل التنفيذ لذلك سنقوم :
بالتعرض بسرعة لبعض الاسس العلمية لتخطيط الاستهلاك على اساس مبدأ سيادة المستهلك Consumers , Sovereignty والمبادئ العامة لاقتصاديات الاستهلاك .

واخيرا ببيان اهمية تطوير الاستراتيجية العامة للتنمية عموما بما يكفل تخطيطا فعالا لتوفير الاحتياجات الاساسية للاستهلاك الخاص والعام ، ونماسر باحتياجات التنمية الشاملة ذاتها ، وهو ما يستدعى اصلا تطوير هيكل الانتاج المحلى والتجارة الخارجية والتركيب المحصولى وترشيد أنماط الاستهلاك على أسس صحية وعلمية واقتصادية .

والله ولى التوفيق .

سبتمبر ١٩٧٨ .

"بسم الله الرحمن الرحيم"

المحتويات

	ص
١ ـ الانتاج وتخصيص الموارد :	٢
أ ـ امكانية تخطيط الاستهلاك النهائى .	٥
ب ـ كيفية تحديد حجمه ونوعيته .	٦
جـ ـ كيفية التنبؤ به فنيا .	٧
٢ ـ الاعتبارات الفنية للتنمية التى يتوقف عليها الاستهلاك:	٨
أ ـ مقومات عامه .	٨
ب ـ موارد الاستهلاك الطبيعية .	٩
جـ ـ مقومات التنمية .	١٠
د ـ العوامل التى يتوقف عليها الدخل الحقيقى .	١٣
و ـ دور الاسعار فى تحديد الدخل الحقيقى .	١٤
٣ ـ الاسباب الموضوعية التى تدعو لدراسة الاستهلاك بمصر :	١٦
تقديم :	١٦
أ ـ أثر تجربة التخطيط على الاستهلاك .	١٧
ب ـ اهمية ابحاث ميزانية الاسرة بالعينة فى دراسة الاستهلاك .	١٩
جـ ـ كيفية الاستفادة عمليا من ابحاث ميزانية الاسرة .	٢٢
د ـ تخطيط العلاقات السلعية / النقدية .	٢٣
٤ ـ مقترحات ضبط وترشيد الاستهلاك:	
تقديم :	٢٧
أ ـ السياسات المقترحة لضبط الاستهلاك النهائى .	٢٨
ب ـ المبادئ التى تحكم استراتيجية الاستهلاك .	٣٤
جـ ـ النظر فى اجراء بعض الدراسات لترشيد الاستهلاك .	٣٧

(١) الانتاج وتخصيص الموارد

رغم ان الهدف النهائى فى كافة النظم الاقتصادية من الانتاج هو الاستهلاك الا انه من المعروف ان الطلب على سلع الاستهلاك يعتبر المؤشر الاساسى لتخصيص الموارد الاقتصادية فى ظل حرية اتخاذ القرارات التى تميز اقتصاد السوق .

اما فى ظل التخطيط فأن تخصيص الموارد الاقتصادية يخضع للعديد من العوامل التى تربط بين اشباع الحاضر والمستقبل ، خاصة اذا كان الاقتصاد متخلفا وتتوقف تنميته على بناء الركائز الاساسية Infra Structure ويعنى ذلك ان جهاز السوق يبنى على حساسية مفرطة تستجيب بتلقائية فورية للتغيرات فى الطلب على سلع الاستهلاك التى تزيد من الرفاهية . وبذا تتم القرارات فردية .

بينما نجد ان اقتصاد التخطيط لا يستجيب بسرعة لاعتبارات الرفاهية فى اللحظة الراهنة بسبب تشابك العلاقات التى تحكم القرارات المركزية الخاصة بتوزيع الموارد الطبيعية والراسمالية والطاقات البشرية وتخضعها لخطط الانتاج والتوزيع والاستهلاك والتكوين الراسمالى على المستوى القومى والقطاعى والفرعى والاقليمى من اجل التنمية العامة الشاملة والمستمرة .

وعموما فأن التخطيط الفعال للاستهلاك يقتضى اساسا تطويع تخطيط الانتاج لسد الاحتياجات الاستهلاكية النهائية .

فالانتاج ذاته هو الذى يوفر موضوع واسلوب ونبض الاستهلاك . واذا كانت عملية الاستهلاك ذاتها تلعب دورا فى تحديد حجم ونوع الاختياجات الاستهلاكية فى اطار تحديد دورة الانتاج الا ان هذا الدور يكون اكثر وضوحا فى المراحل الاولى للتنمية وعندما يبدأ الاقتصاد فى الانطلاق فأن الامر يقتضى استخدام اكفأ للموارد لاشباع كل من الاحتياجات الحاضرة والمستقبلة للمجتمع على اكمل وجه لتحقيق ما يمكن تسميته

بهدف " الحضارة الاستهلاكية " وليس معنى ذلك ان المستهلك يعامل كملك يسعى المنتجون لارضاء رغباته كما كان يشاع من قبل عن مجتمعات الاستهلاك العريض لان ضغط السكان الحالى على الموارد اصبح يقتضى مزيدا من الترشيد لاتجاهات الاستهلاك خاصة التى يقتضى توفيرها تهديدا خطيرا للموارد المحلية او عبئا متزايدا فى حالة الاعتماد على الموارد الاجنبية .

وفى تصورنا ان عملية تطويع العملية الانتاجية من اجل توفير الاحتياجات الاستهلاكية النهائية يمكن ان تتم بأحد الاشكال التالية او بالجمع بين بعضها :

١ — فى اقتصاد السوق يتم تخصيص عوامل الانتاج وتنويع المنتجات طبقا للطلب الفعال الذى يحدده كل من مستويات الدخول والتفضيل الشخصى للمستهلكين .

٢ — فى الاقتصاد المرشد يتم تحديد الاحتياجات النهائية بشكل مباشر كما يتم تنويع المنتجات طبقا لهذه الاحتياجات بالتالى .

٣ — ومما يحد من فعالية الاسلوب الاول ان الاحتكارات الكبرى تستخدم سياسات تحديد المنتجات لضمان مستويات اعلى من الاسعار التى تكفل لها تعظيم الارباح .

٤ — كذلك فان التطويع الامثل للانتاج طبقا لاحتياجات المجتمع يعتمد على التنبؤ الذى يتضمن الالمام بكافة العوامل والتطورات التى تؤثر على الاقتصاد ككل خاصة الكليات الاساسية التى تحدد الانتاج والاستهلاك (معدلات نمو وتوزيع الدخل القومى المعاملات الفنية للميل الاستهلاكى والمرونات المختلفة — حجم الاستثمار وتركيبه ومعدلات تنميته .. الخ) كما يتضمن ايضا ضرورة توفر المعرفة لاتجاهات النمو الحالية والمرغوبة مستقبلا والتى تعجز المشروعات فى غيبتها عن تحديد اهدافها الاستثمارية والانتاجية .

٥ — ان الوصول لحالة توازن السوق يمكن ان يتم اذا كان مستوى الاسعار لا يعكس اية مكاسب او خسائر لجهاز السوق .

٦ — ومن ذلك يتضح ان جهاز السوق يعتبر المصدر الرئيسى للمعلومات عن الاحتياجات

النهائية للاستهلاك ليس فقط فى الاقتصاد الرأسمالى وانما ايضا فى الاقتصاد المخطط فالمستهلك حينما يقرر الاستغناء عن جزء من دخله يعتبر فى حالة حرية مطلقه فى اختيار اوجه انفاق هذا الجزء المدخر لانه ببساطة حر فى اتخاذ قرار الاستهلاك ومن ذلك فان الربط المحكم بين الانتاج والسوق يعتبر شرطا اساسيا لتحقيق المرونه فى تطويع الانتاج للهيكل الحالى للطلب الاستهلاكى فى الاجل القصير . وهذه المرونة نفسها تعد من الاصول الاساسية لاليه وميكانيكية السوق فى الاقتصاد الحر

لما كان موضوع هذه الدراسة هو الاستهلاك [1] لذلك فسوف نركز على كل ما يتصل به كما يلى :

أ — امكانية تخطيط الاستهلاك النهائى .

ب — كيفية تحديد حجمه ونوعيته .

جـ — كيفية التنبؤ به .

---

(١) يعرف الاستهلاك النهائى بأنه استهلاك خاص (يقوم به افراد المجتمع بأعتبارهم مستهلكين) + استهلاك عام (تقوم به اجهزة الادارة العامه لتوفير خدمات تنمية المجتمع)

أ - امكانية تخطيط الاستهلاك النهائي :

ان تخطيط الاستهلاك النهائي عملية تتوقف على شكل النظام الاقتصادي السائد . ففي الاقتصاد المشترك بل واقتصاد السوق ذاته يمكن تخطيط الاستهلاك العام بنفس الدقة والاحكام الذي يتم بها تخطيطه في بلاد التخطيط المركزي .

اما تخطيط الاستهلاك الخاص فعمل في غاية الصعوبة الفنية حتى في بلاد التخطيط المركزية ذاتها ، ذلك لان المستهلك نفسه يبني قراراته الاستهلاكية مدفوعا بميوله ورغباته وعاداته الشخصية اساسا ايا كان مستوى المتاح من السلع وايا كانت اسعارها وأيا كان دخله فحتى المقيمون بالسجون يتحايلون على تعديل الانماط الاستهلاكية المفروضة عليهم . ولذلك فكل الانظمة الاقتصادية تسلم بمبدأ سيادة المستهلك .

Consumers Sovereignty

ويبقى على المخطط أن يحاول كشف سلوك المستهلك تحت مختلف الظروف الفردية الاجتماعية / الاقتصادية .

Socio / Economic

وتنحصر محاولات الترشيد والتنظيم في نطاق الموارد والبدائل المتاحة ، ذلك لان سلوك المستهلك حتى الرشيد يخضع ايضا للعديد من العوامل الانسانية التي لا يمكن التكهن بها - كحالته النفسية التي قد تجعله يعزف عن استهلاك معين أو الاقبال عليه لاسباب شديدة الاختلاف والتباين والتطور ، كتغير الاذواق والعادات والميول والرغبات والتي تخضع بدورها للتطور في الدخول والاسعار ونوعية السلع وبدائلها ومكملاتها تبعا لتغير أساليب الانتاج والتطور العلمي والتكنولوجي في فنون انتاجها وعرضها بل والدعاية لها . بل ان تقدم معارف الانسان نفسه بتأثير الثقافة وتغير العمل والاقامة والبيئة أو حتى المناخ قد يترتب عليها تغيرات كبيرة في مستوى معيشته حتى ولو ثبتت العوامل الاقتصادية الاخرى (كالدخول والاسعار) وبالتالي تتغير انماط استهلاكه

(Other things being Equal)

ومن كل ذلك يتبين أن كلمة تخطيط بمعناها المفهوم تستدعي المراجعة حينما يتصل الامر بتخطيط الطلب الانساني الذي يشبع الحاجات الاساسية .

ب - كيف يتحدد حجم الاستهلاك :

من الثابت ان مستوى الدخل عموما يحدد نوعية توزيعه على كل من الاستهلاك والادخار ويتوقف نوع وكميات السلع والخدمات المستهلكة على حجم ذلك الجزء من الدخل المخصص للاستهلاك وعموما لا يجب ان تتوقع من الفئات ذات الدخل المتواضع ان تحجز عن الاستهلاك جزءا هاما من دخلها ، وذلك لضرورة توافر حد ادنى من الغذاء والكساء للاحتفاظ بالحياه . وبالتالى نجد ان الحاجة ماسة للاستهلاك تكاد تستوعب كل دخل تلك الفئات .

ويتغير ذلك الوضع بطبيعة الحال كلما ارتفع مستوى الدخل حيث يختلف تماما فى فئات الدخل العليا فنجد ان انفاقها الاستهلاكى (رغم ما يشمله من كماليات) ادنى من مستوى الدخل بكثير .

ويتوقف توزيع الدخل الفردى عموما بين الاستهلاك والادخار على مجموعتان من الرغبات :

١ - رغبات الاستهلاك الفورى والتى يعبر عنها بالرغبة فى الحياة عند مستوى معين .
٢ - رغبات تأجيل الاستهلاك بدافع الاحتياط او لضمان مستقبل افضل .

ويتوقف توزيع الدخل على كل من الاستهلاك والادخار على قوة تأثيرهما النسبى وكقاعدة عامة تكون المجموعة الاولى اكثر الحاحا من الثانية كلما انخفض مستوى الدخل حيث يقل الميل للادخار ويزيد الميل للاستهلاك والعكس صحيح .

ويظل حجم الاستهلاك ونوعه ثابت الى حد ما فى الفترة القصيرة ، ولا يتعرض لتغير هام نتيجة للارتفاع العادى فى الدخل القومى وذلك لان الطبقات الدنيا وفى الظروف العادية تستغرق وقتا ملحوظا للتعود على انماط استهلاك الطبقة الاعلى . ومن ذلك نجد ان انماط الاستهلاك تكون ثابتة عادة فى الاجل القصير .

ولكن قد يتغير حجم الاستهلاك ونوعه فى الفترة القصيرة فى الظروف غير العادية كالثورات واعادة توزيع الدخل القومى حيث يؤدى هذا الى تحويل مدخرات الطبقات العليا الى دخل للطبقات الدنيا والتى غالبا ما تنفقه بأكمله على الاستهلاك بدافع تعويض ما تعرضت له من حرمان فى الماضى ، ونتيجة لما يصحب الثورات عادة من شعارات وتطلعات وهذا يؤدى لارتفاع كبير فى الاستهلاك من حيث الحجم والنوع نتيجة لتأثير الغالبية .

لذلك يجب على مخططى الاستهلاك فى مثل هذه الاحوال مراعاة الخطوط العريضة الاتية :

(١) الزيادة الطبيعية فى السكان فى السنين القادمة .

(٢) درجة ارتفاع الدخل القومى والمستويات الثقافية والحضارية والانتاجية .

(٣) مدى فاعلية وسائل واعادة توزيع الدخل القومى .

ويمكن تقدير حجم الاستهلاك عموما بثلاث طرق رئيسية :

(١) طريقة التدفق السلعى وتتبع مسارات السلع الاستهلاكية منذ خروجها من وحدات الانتاج لحين وصولها الى المستهلكين النهائيين .

(٢) بتحليل نتائج بحث ميزانية الاسرة للتعرف على نوعية واولويات وانماط الاستهلاك لكل فئة اجتماعية ودخلية .

(٣) عن طريق حساب الطلب على سلع الاستهلاك من واقع العلاقات الفنية (السلوكية الدخلية والسعرية والاستهلاكية) لمرونات التغير فى الطلب .

(ج) كيفية التنبؤ بأستهلاك المستقبل فنيا (بشكل عام)

يمكن بمساعدة الطرق السابقة استخدام الاساليب الاتية :

١ - اعداد سلاسل زمنية للاستهلاك الفعلى وبافتراض ثبات الانماط الاستهلاكية السابقة واستمرارها مستقبلا يمكن استنباط الاتجاه العام (بالاسقاط) لمعرفة الحجم الكلى للاستهلاك والكميات المتوقع استهلاكها من كل مجموعة او سلعة

بأستخدام معادلة :

ص = أ + ب س

حيث ص = كمية الاستهلاك ، س = الزمن ، أ ، ب ثوابت .

ويعاب على نتائج هذه الطريقة ان فئات الدخل العليا قد يتغير نمط استهلاكها السوقى تبعا لمراحل التنمية وامكانية تعبئة المدخرات للاستثمار .

٢ - استخدام المعاملات الفنية لبين الاستهلاك والدخل نتيجة تغير الدخل او باقى العوامل الاجتماعية الاقتصادية Socio / Economic التى تؤثر على قرارات الافراد او الادخار على المستوى القومى .

وتعرف بدراسة الميل للاستهلاك Propensity to Consume

ويمكن استخدام معادلة :

ص = أ + ب س

حيث ص الكمية المستهلكة ، س = عدد السكان ، أ ، ب ثوابت

ويشترط لسلامة هذا الاسلوب اخذ كافة العوامل الزمنية السابقة والمستقبلة فى الحسبان .

٣ - استخدام الدراسات القياسية باعداد نماذج قياسية Model of Consumption لربط اهم العلاقات التى تربط الاستهلاك بالعوامل المحددة له مثلا :

ص = أ ى ب ع جـ

حيث ص = الكمية المستهلكة ، ى = الدخل ، ع = السعر

أ ، ب ، جـ ثوابت .

٤ - استخدام المقارنات الدولية لوضع تصور بنمط استهلاكي نموذجي يبنى على نمط غذائى مرشد تبعا للموارد المتاحة ومستوى كل من الدخل ومستوى المعيشة المرغوب .

(٢) الاعتبارات الفنية للتنمية التى يتوقف عليها الاستهلاك

أ - مقومات عامة :

- ان اهم النسب فى استخدامات الدخل القومى هى النسبة بين الاستهلاك النهائى

(خاص وعام) وبين الاستثمار والتكوين الراسمالى —.

— وتتوقف التنمية عموما ومستوى الاستهلاك المستقبل على معدلات الاستثمار والتكوين الراسمالى الحالية كما يؤثر واقع الاستهلاك الحالى على معدلات نمو التكوين الراسمالى والانتاج وبالتالى على نمو الاستهلاك فى المستقبل .

— وعموما فأن كل منها يتوقف على حجم وتركيب وتوزيع الدخل القومى الحالى ومعدلات نموه المخطط .

— لذا يجب ان يكون معدل نمو الدخل القومى اعلى من معدل نمو الاستهلاك خاصة فى المراحل الاولى للتنمية وذلك حتى يمكن تحقيق معدل من نمو الانتاج يسرع برفع معدلات نمو الدخل القومى اكثر من معدل نمو السكان .

— ومعنى ذلك أن معدل نمو تراكم سلع الاستثمار يجب ان يكون اعلى من معدل نمو الاستهلاك فى الاجل القصير لانه لا يمكن ان يزيد الى ما لانهاية حيث ان الهدف النهائى للانتاج ليس الانتاج فى حد ذاته وانما زيادة المتاح من سلع الاستهلاك وذلك حتى يمكن الوصول الى افضل العلاقات بين التراكم والاستهلاك وبعد هذا تكون معدلات زيادة التراكم ثابتة بالنسبة لزيادة الدخل القومى وزيادة الاستهلاك فى نفس الوقت .

(١) موارد الاستهلاك الطبيعية تتوقف على حسن تخطيط العلاقات الاتية :

$$\text{الانتاج القومى} = \left\{\begin{array}{l}\text{استهلاك وسيط}\\ \text{استهلاك نهائى}\\ \text{تكوين رأسمالى}\end{array}\right\} = \text{دخل قومى}$$

— كما أن التكوين الرأسمالي = الاضافات للاصول الثابته ± صافى التغير فى المخزون

— الدخل القومى حسب تكوينه = القيمة المضافة كنتيجة لتضافر عوامل الانتاج فى مختلف اوجه النشاط الاقتصادى . وحسب استخدامه = الاستهلاك + التكوين الراسمالى .
والدخل القومى الناتج = الدخل المستخدم ± ميزان التجارة الخارجية

أى ± (صافى الواردات والصادرات)

- من ذلك يتبين أن نوعية الاستهلاك تتوقف على نوعية التنمية وهو ما يستدعى بالتالى معرفة مقومات التنمية كما يلى :

جـ) مقومات التنمية

١ - ان حجم وتكوين الانتاج القومى يحدد حجم وتكوين استخداماته وخاصة حجم وهيكل التكوين الراسمالى وبالتالى حجم وهيكل الانتاج المستقبل حيث ان :

الانتاج القومى ← وسائل الانتاج ← التكوين الراسمالى والاحتياطيات
الانتاج القومى ← سلع الاستهلاك ← الاستهلاك الوسيط
الانتاج القومى ← سلع الاستهلاك ← الاستهلاك النهائى (عام وخاص)

٢ - تحديد تركيب ومعدلات نمو التكوين الراسمالى وتوزيعها على القطاعات والفروع والاقاليم وذلك لتحديد معدلات نمو وتركيب الانتاج والنسب بين الاضافات للاصول الثابته والتغير فى المخزون حيث أن :

كثافة راسمال = قيمة الاصول الثابتة والمخزون / قيمة الانتاج

٣ - تحديد امكانيات انتاج السلع الراسمالية محليا أو استيرادها حسب الاهداف المخططة للانتاج .

٤ - التعرف على نسب الانتاج الى راسمال لتحديد مدى فعالية السلع الراسمالية وطاقاتها الانتاجية وربط اهداف الانتاج بالاصول الراسمالية والطاقات اللازمة واعداد موازين الطاقة الانتاجية .

٥ - يتوقف على حجم وهيكل ونوع الاضافات للاصول الثابتة مستقبل التنمية الاقتصادية ومعدل نموها .

٦ - بتحديد الاضافات للاصول الثابتة وبمعرفة الاستهلاك النهائى والوسيط والاهتلاك يمكن تحديد معدلات تراكم الاصول الثابتة .

٧ - تحديد معدلات استهلاك السلع الراسمالية ومعدلات التجديد والاحلال المناسبة حتى يمكن تخطيط معدلات نمو الاستثمار .

٨ - معدل نمو وسائل الانتاج تحدده معدلات نمو الاستهلاك الوسيط والتكوين الرأسمالي .

٩ - تحليل العلاقة بين الانتاج والاستثمار حتى يمكن :

أ - توفير الموارد المادية الضرورية لتكوين رأس المال .

ب - توفير الطاقات الضرورية التى يوفرها التكوين الراسمالى لدعم امكانيات الانتاج وضمان التوافق المستمر بين الانتاج والاستثمار وتدفق السلع الراسمالية من الانتاج الى الاستثمار حيث أن :

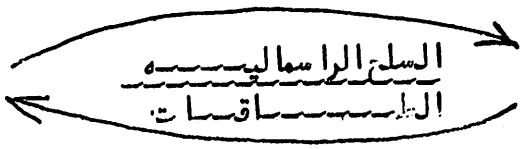

١٠ - العلاقة بين التقدم العلمى والتكنولوجى وبين التقدم الفنى واثره على انتاجية العمل وتكاليف الانتاج والاسعار والمركز المالى للمشروعات الانتاجية حيث أن :

أ - الاستثمارات السنوية تتأثر بالانشاءات التى تتم فعلا .

ب - الاستثمارات متوسطة الاجل تمكن من احداث تغييرات جوهرية فى هيكل الانتاج

جـ - " طويلة " " " " اعمق فى الهيكل الاقتصادى كله

د - " الجديدة تعنى التوسع فى انتاج رأس المال الثابت عموما .

هـ التكوين الراسمالى يعنى التوسع فى التشييد وخلق رأس مال ثابت جديد .

و - الاستثمار للتنمية يعنى زيادة رأس المال الثابت بالذات .

س - الاستثمار للاحلال يعنى احلال السلع الراسمالية المستهلكة ولذلك فان :-

قيمة اقساط الاهلاك = قيمة الاستثمار للاحلال (ولذا يلزم ربط [illegible] معدلاتها

∴ الاستثمار للتنمية = القيمة الكلية للاستثمار - اقساط الاهلاك (وهى قيمة استثمار الاحلال)

ص - الموارد المالية للاستثمار = مخصصات الاهلاك + الادخار المتاح للاستثمار .

١١ - التوزيع النسبى للاستثمارات بين مختلف الفروع الذى يحقق التناسب والتناسق

والتكامل فى نمو كل منها بما يكفل توفير الاحتياجات الانسانية الاساسية للاستهلاك النهائى ٠

١٢ـ اعداد خطط الاستثمار التى توفر الاحتياجات الانسانية الاساسية بتقدير الطاقات المضافة + الاصول الثابتة المستجدة + القيمة الكلية للاستثمار وتصنيفها الى ماكينات والات ـ وكذا الى مبانى وتشييدات ٠

١٣ـ تصنيف الاستثمارات المركزية على المستوى القومى والاقليمى وتوزيعها على الفروع والاقاليم الاقتصادية والانشطة المختلفة ٠

١٤ـ اعداد موازين الطاقات لبيان الربط بين الطاقات المستغلة وخطط الانتاج وحساب راس المال الثابت فى شكل طاقات جديدة وموازين راس مال ثابت ٠

١٥ـ اعداد موازين راس المال الثابت على المستوى القومى على اساس خطط المشروعات ٠

١٦ـ تحديد القيمة الكلية للاستثمارات لمعرفة وحصر راس المال الثابت المستغل والتغيير فى الانشاءات التى لم تتم ٠

١٧ـ توفير التوافق بين الجانب المادى للاستثمار فى شكل سلع استثمارية بالجانب المالى للاستثمارات فى شكل مصادر مالية من واقع خطط ٠

ـ الوزارات والمشروعات ـ وميزانية الدولة ـ وخطة الائتمان ـ والخطة المالية العامة للدولة ٠

ـ وميزان الدخل القومى ٠

١٨ـ تحديد اولويات تخصيص الاستثمارات بين الفروع المختلفة للانتاج بالاقتصاد القومى على ضوء مشاكل التنمية طويلة الاجل ومعدلات النمو الاعلى والتى تحقق العمالة القصوى وتصحيح اختلالات ميزان المدفوعات واشباع الاحتياجات المثلى للسكان وتحقيق الاهداف الاجتماعية للتنمية لاختيار افضل مشاريع استثمارية لكل فرع داخل الاطار العام للاستثمارات على ضوء افضل تكاليف استثمار مع ضمان افضل تكاليف للانتاج

١٩ـ تخطيط التوزيع الفرعى للاستثمار مركزيا على ضوء المشروعات المقترحة ومؤشرات كفاءة الاستثمار بكل منها وما سيتولد عنها من طاقات وانتاج وعمالة وانتاجية وتكلفة ٠٠ الخ ٠

٢٠ - تحديد كفاءة الاستثمار على المستوى المركزى حسب احتياجات الفروع واولويتها ومستويات اختيار اكفأ المتغيرات لكل منها - ومراحل تنفيذ مشروعات كل منها

حيث : معامل الكفاءة الكلية للاستثمار = الدخل القومى / الاستثمار

للوصول الى هيكل الاستثمار الذى يحقق اقصى معامل فى الاجل الطويل والعمل على تثبيت مستويات المعاملات المعيارية لكفاءة الاستثمارات الاضافية .

(د) العوامل التى يتوقف عليها الدخل الحقيقى

يتمثل الدخل الحقيقى فى مقدار ما يوفره الدخل النقدى من قدرة على اشباع احتياجات الانسان بشكل عام .

وينعكس نمو الدخل الحقيقى فى رفع مستوى المعيشة [1] الذى يتوقف بالتالى على :

١ - حجم الاستهلاك وتركيبه (عام وخاص) . ٢ - معدل نموه

ويتحدد بـ :

أ - بالعرض حسب امكانيات توفير سلع الاستهلاك من الانتاج المحلى او الاستيراد .

ب - بالطلب حسب توزيعات الدخول والعادات وهيكل التوظف والتوزيع الاقليمى .

ويستلزم :

١ - تحديد الميل للاستهلاك ومرونات الطلب الدخلى والسعرى واحتياجات المجموعات المختلفة من السكان طبقا لدخولهم وعاداتهم وثقافاتهم ومهنهم وتركيبهم العمرى وصفاتهم البيولوجية حسب الجنس وفئات ومستوى الصحة وتوزيعهم على المناطق الجغرافية المختلفة واستخراج المعاملات الفنية اللازمة .

٢ - تحليل امكانيات الزيادة فى توفير سلع الاستهلاك بالانتاج او الاستيراد .

---

(١) الاستهلاك العام : ١) استهلاك مادى لتوفير خدمات تنمية البيئة والمجتمع وهى خدمات موجهة لرفع مستوى معيشة السكان (كالاسكان والتعليم والصحة والمرافق الخ)

٢) + استهلاك مادى لتوفير خدمات الدفاع والادارة والامن الداخلى والخارجى .

والاول هو الذى يوجه مباشرة لرفع مستوى معيشة السكان .

٣ - مدى امكانية تحقيق التوازن بين العرض المتاح والطلب المتوقع عن طريق السياسات الغير مباشرة واحترام القانون الاقتصادى للقيمة بالاستفادة من دور النقود فى سياسات الاجور والارباح والائتمان والفائدة والحوافز المادية وتوزيعات الدخول وسياسات الاسعار والضرائب والاعانات وذلك لرفع مستويات الاستهلاك فى النهاية .

و - دور الاسعار فى تحديد الدخل الحقيقى :

تعتبر اسعار الغذاء مؤشرا هاما فى تحديد الدخل الحقيقى ويوضح قانون انجل Engel ان الطلب على الغذاء بالنسبة للمجتمع ككل يزداد بصفة عامة كلما ارتفع الدخل ولكن النسبة من الدخل المنفقة على الغذاء تقل كلما ارتفع ذلك الدخل . ولقد اثبت كينز من واقع الدراسات الاحصائية صحة هذا القانون . وقد وجد ان النسبة بين الدخول المنفقة على الغذاء فى الدول النامية اعلى منها فى الدول* المتقدمة وهذه النسبة تصل الى ٥٧٪ فى مصر ، ٥٢٪ فى سيلان ، ٧٠٪ فى نيجيريا ، ٤٧٪ فى يوغوسلافيا بينما لا تتعدى ٢٣٪ فى كندا ، ٢٢٪ فى الولايات المتحدة الامريكية .

- وفى حالة زيادة الدخول النقدية فأن الزيادة فى الطلب على الغذاء تكون تجاه السلع الاكثر تكلفة واكثر قيمة غذائية وتنوعا كاللحوم والخضر والفاكهة .

- ومما يعزز النمو المرتفع فى الطلب على الغذاء فى الدول النامية الزيادة السريعة فى سكان المدن نتيجة لانتقال عدد من سكان الريف الى الحضر والذى يعتبر ظاهرة عامة فى الدول النامية المتجهة للتصنيع والتعليم نظرا لان النسبة بين السكان التى تنتقل من القرية الى المدينة تطلب غذاء اكثر من ذى قبل ويرجع ذلك لزيادة دخولهم وزيادة مجهوداتهم العضلية فى العمل الصناعى والتغيير فى النمط الاستهلاكى الحضرى عن النمط الاستهلاكى الريفى لانهم ينتقلون اساسا من اجل رفع مستوى معيشتهم .

* مذكرة ٢١ لجهاز تخطيط الاسعار .

ـ كذلك مما يساعد على الزيادة السريعة فى الطلب على الغذاء السياسات الهادفة الى توزيع الدخول توزيعا عادلا بين الفئات الاجتماعية المختلفة ولكن Nurkse نيركس لا يأخذ هذا كفرض نظرى ولكن كحل حقيقى . كل العوامل تساعد من زيادة الطلب على الغذاء ولكى يمكن تغطية الفجوة بين الطلب على الغذاء والانتاج المحلى منه فان الدول النامية تعجز عادة عن أن تزيد انتاجها المحلى من الغذاء بمعدلات تتمشى مع معدلات نمو الطلب عليه ولذا تزيد وارداتها من المنتجات الغذائية . وتكون المحصلة فى الغالب هى الارتفاع الشديد فى الاسعار الزراعية مما يؤدى الى تحول نسبة متزايدة من التراكم الراسمالى فى المجتمع الى قطاع الزراعه فى حين أن تنمية الاقتصاد القومى تتطلب العكس تماما حيث انها تستدعى الاستقرار النسبى للاسعار الزراعية .

من كل ذلك نجد أن الارتفاع الشديد فى اسعار الغذاء يؤدى الى ارتفاع تكاليف المعيشة لغالبية السكان (باستثناء فئات الدخل العليا) وخفض فى مستوى المعيشة عموما كما يؤدى الى نقص فى الاجور الحقيقية للعمال خاصة وقد تبين فى عديد من الدراسات ان المرونة السعرية للطلب على الغذاء اقل من المرونة السعرية للطلب على السلع الصناعية مما يؤكد أن اسعار الغذاء تأتى فى مقدمة العوامل التى تحدد مستوى الاستهلاك عموما .

والخلاصة هى ان الدخل الحقيقى يتأثر بكل هذه العوامل ويكون اتجاهه الغالب هو الانخفاض المستمر فى اغلب البلاد النامية التى لم تحقق انتاجا يسمح بضمان معدلات ـ الزيادة الحقيقية فى توفير الاحتياجات الاساسية .

٣ - الاسباب الموضوعية التى تدعو لدراسة الاستهلاك بمصر

تقديم : من المعلوم ان بلدنا كسائر البلاد النامية يتميز استهلاك الافراد والجماعات فيها بالزيادات المضطردة لاسباب سنوردها - وهى زيادات لا يمكن كبتها او القضاء عليها وانما يمكن تنظيمها وضغط جوانب الاسراف فيها

وترجع الزيادة فى الاستهلاك للاسباب الاتية :

١ - عامل زيادة السكان اساسا وزيادة احتياجاتهم الكمية والمادية بالتالى -

٢ - عامل انتقال المجتمع او تغيير ملامحه من مجتمع زراعى يقوم على تصدير المواد الاولية الى مجتمع صناعى [1] بما يستتبعه ذلك من الضغط على مجموعات سلعية دون غيرها مع زيادة الطلب على الخدمات .

٣ - هناك عامل هام اكتشفه جيمس دوزنبيرى وهو ان الافراد يميلون الى ما يسمى بحب التظاهر والمحاكاة Demonstration effect او الميل للتقليد حيث تقلد الافراد الطبقات الاعلى منها او تقليد الجماعات الاكثر تقدما ومما يثبت هذا العامل زيادة الطلب الفعلى على السلع المعمرة بصفة مستمرة .

٤ - تأثير كل من الجانب التضخمى والجانب الانسانى فى التنمية اذ أن ارتفاع الاسعار يؤدى الى زيادة الارباح مما يزيد من استهلاك الطبقات الغنية كما ان زيادة الدخول بالنسبة للطبقات الفقيرة ذات الميل الحدى المرتفع للاستهلاك تزيد الاستهلاك ايضا وتحول فئات جديدة لم يكن لها دخل ولا استهلاك اصلا الى فئات عاملة وبالتالى مستهلكة .

(١) فضلا عن اثار التنمية غير المخططة اقليميا فى زيادة سكان المدن باستمرار بسبب الهجرة من الريف سعيا وراء المصادر الجديدة للرزق وتأثير ذلك على رفع معدلات استهلاك الافراد نتيجة التحضر واعادة توزيع الدخول بسبب قوانين الاصلاح الزراعى وتحديد حدود دنيا للاجور والمعاشات وقصوى لساعات العمل والمشاركة فى الادارة والارباح وضمان العمالة للجميع واتاحة التعليم المجانى للجميع - كلها عوامل ساعدت على الزيادة الحتمية فى استهلاك السلع والخدمات من مأكل وملبس ومسكن ومواصلات ومنشآت مدرسية وصحية ومرافق عامة ... الخ .

أ - أثر التجربة المصرية في التخطيط على الاستهلاك :

ونحن اذا حللنا دور الاستهلاك في الخطط السابقة وامكانية توفير أسس تخطيطة نجد الاتـــــى :

١ - أن التكامل بين القطاعات لم يتحقق بعد في ظل التخطيط وذلك لعدم توفر المناخ العام الذى يسمح بسريان توجيهات الخطة من اعلى المستويات في كل القطاعـات والانشطة والمجالات على أساس موحدة تعمل عليها مختلف الوحدات الانتاجيـــة وبالعكس لم يتحقق ربط مستوى الوحدة الانتاجية بالاهداف التخطيطية المركزيـــة سواء بالنسبة لمختلف الانشطة والقطاعات او بالنسبة للقطاع الواحد - الامر الذى ترتب عليه وجود اختناقات في بعض القطاعات تقابلها وفرة في قطاعات أخرى بـــل وربما في نفس القطاع وانما في سلع مكملة أو بديلة أو وسيطة أو حتى مواد خـــام. وذلك كما كشفت بعض الدراسات الميدانية التى تمت بأمر لجنة الخطة والاقتصـــاد عن الطاقات العاطلة والمخزون السلعى احداها في اعقاب نكسة ١٩٦٧ والاخـرى في نهاية ١٩٦٩ وبداية ١٩٧٠ .

٢ - يستتبع مما سبق انعدام التنسيق بين مراحل الانتاج والتوزيع والاستيراد والتصدير المختلفة سواء بين القطاعات المختلفة او داخل القطاع الواحد ، واذا شئنا مثـــالا فيمكن أن نتصور أهمية التنسيق والتوقيت في استيراد سلعة ما كالزيت الذى يعتبر سلعة استهلاكية من جهة وسلعة وسيطة من جهة اخرى ، اذ قد تقوم جهة الاختصاص المسئولة عن توفيره بالتعاقد عن استيراد ما لا تفى به امكانيات الانتاج المحلـــى ويحدث ان تكون الحصة المخصصة بالميزانية النقدية قد خضعت لظروف النقد الاجنبى فيصير العمل على تدبير الاعتماد اللازم خلال سلسلة من الاجراءات ، واذا تيســـر اللحاق بالاسواق الدولية حينما تكون اسعارها مناسبة ، يتوقف وصوله على تيسيرات النقل البحرى والنولون والتأمين والتفريغ بميناء الوصول والتخليص والتخزين او النقل الى داخل البلاد وهو ما يستدعى توفر ليس فقط أسطولا جاهزا للنقل الداخلـــى وانما تبسيطا في اجراءات التعبئة والتنسيق مع الانتاج المحلى والتوزيع بيـــــن

المصانع (مثلا صناعة الصابون) وبين احتياجات المستهلكين المباشرة بمختلف أنحاء البلاد (مثلا حصص التموين) وهذا المثل المبسط يوضح ليس فقط اهمية التخطيط الشامل لمختلف فروع وانشطة الاقتصاد وانما ضرورة احكام الربط والتنسيق بين مختلف مراحل وجوانب عملية تكرار الانتاج سواء فى الانتاج او الاستيراد او — التجهيز والتعبئة او النقل والتخزين أو التوزيع فى الوقت والمكان المناسبين — وهو ما يؤكد بالتالى أن فعالية ونجاح التخطيط لا تقتصر على قطاع دون الاخر ، وانما ذلك يستلزم حتما ضرورة توفير التناسب فى نمو مختلف قطاعات الاقتصاد حتى لا يؤدى نمو احدها أسرع من بقيتها الى حدوث طاقات عاطلة واختناقات .

٣— ويرتبط بما سبق ايضا أن النهوض بالتخطيط وحده ومهما كان مركزيا وشاملا لا يكفى ايضا ، اذ لا بد من ادخال التطور المناسب وفى الوقت المناسب على اجهزة التنفيذ حيث أن المخططون بعيدون عن مشاكل التنفيذ — ولذلك هى التى تمس مباشرة مصالح الجماهير ولا يمكن لاجهزة التنفيذ المتخلفة أن توفر النجاح للخطط مهما كانت متقدمة .

٤ — ان جهاز تخطيط الاسعار الذى أنشئ بعد بدأ التخطيط بحوالى ١٥ سنه لم يتح له وضع السياسات السعرية المتناسقة مع مستويات الاجور وتوزيعات الدخول والتى تخدم اهداف الخطة فى الانتاج والتوزيع والاستهلاك — والمشاهد حتى الان أن اسعار مختلف السلع تخضع لقرارات تسعير غير متكاملة او متناسقة حيث تقوم بها جهات مختلفة تتبع قطاعات مختلفه كالزراعه والصناعه والتجاره الخارجية والتجارة الداخلية .. الخ . وقد نشأ عن ذلك أن اغلب السلع يتم تسعيرها دون توفر الدراسات الكافية لمعرفة مدى كفاية العرض المتاح فيها مع الطلب عليها ، ودون معرفة كافية بمدى تيسر البدائل المناسبة لاستكمال العجز فى كل منها ، وتكون نتيجة ذلك حدوث الاختناقات لعدم امكانية تلبية الطلب الفعال عند هذه الاسعار وبالتالى حدوث السوق السوداء .

ويمكن أن نستنتج من ذلك ان الخلط بين آساليب الاقتصاد المخطط وبين

تلقائية قوى السوق التقليدية - العرض والطلب، لا يتفقان، حيث ان الطلب فى الاقتصاد المخطط يجب ان يكون مدروسا ومتعارفا عليه فى ظل حرية المستهلك الكاملة فى الاختيار وان العرض المقابل له يجب ان يكون مخططا ليلبى احتياجات هذا الطلب بالكامل وبالاسعار المحددة طبقا للسياسات العامة للقيم والاجور والتكاليف الاجتماعية التى تسمح بتعبئة فائض اجتماعى مناسب لتوفير التراكم اللازم لاستمرار التنمية، وفى نفس الوقت لكفالة المستوى المرغوب لمعيشة السكان والارتقاء به باستمرار - وكلها سياسات تتم فى ظل سلطة الدولة الكاملة وسيطرتها التامة على وسائل الانتاج ولصالح مجموع المواطنين ومن خلال التخطيط المركزى الشامل فى اتخاذ القرارات والمبادرات الفردية الخلاقة للتنفيذ اللامركزى الذى يحفظ للانسان حيويته واخلاصه .

وغنى عن البيان منطق (الطلب الفعال) فى اقتصاد السوق حيث تلعب القوى التقليدية للطلب والعرض" استغماية " التوازن - انما لا يمثل فى الغالب جمهور المستهلكين ولا يغطى سوى احتياجات الفئات الاجتماعية الاقل عددا والاكثر مزايا والاقدر بالتالى على اشباع احتياجاتهم بالكامل .

٥ - أنه بالرغم من توفر بعض الدراسات التى كان يمكن لو استمرت، ترشيد الاستهلاك الا أن تباعد المدد الزمنية بينها البعض، وقدمها جميعا بالنسبة لمشاكل الطفره الاستهلاكية الحالية نتيجة تفاعل قوى التطور على مدى سنوات الثورة الماضية ضاعف من مشكلة وعدم فاعلية تخطيط الاستهلاك فى الاجل القريب - الامر الذى يستلزم تطويرا جذريا فى اجهزة البحث العلمى وتوفير البيانات الاحصائية الحديثة عن مسارات توزيع التجارة الداخلية وتوزيعات الدخول على مختلف الفئات الاجتماعية ومستويات الانفاق الاستهلاكى للاسرة المصرية بصفة دورية كما توفرها أبحاث ميزانية الاسرة والتى لم يتم منها سوى ٣ ابحاث على مدى عشرين سنة .

ب - أهمية ابحاث ميزانية الاسرة بالعينة فى ترشيد الاستهلاك :

تقوم هذه الابحاث أساسا على جمع بيانات الانفاق راسا من أفراد الشعب سواء

كانت على ابواب الاستهلاك المباشر او لاقتناء السلع المعمرة او استهلاك الخدمات مع بيان الانفاق التحويلى والادخارى (الاستثمارى) - وبذلك فهى تخدم عـــــدة اهداف تخطيطية الى جانب معرفة الاستهلاك الفعلى للجماهير من مختلف السلـــع والخدمات .

ولما كانت هناك عادة عدة طرق لجمع بيانات المستهلك من السلع سواء بطريقة التدفق السلعى وتتبع مراحل الانتاج والتوزيع المختلفة للوصول الى مشتروات المستهلكيـــن او تقدير واحتساب المبيعات للمستهلكين مباشرة (بضرب الكميات المباعة فى اسعـــار التجزئة) أو باعداد موازين سلعية قومية (للانتاج والتجارة الخارجية والاستهـــلاك الوسيط والتغير فى المخزون) الا أن ضبط تلك الطرق يقتضى أساسا ضبط الكثـــير من الاحصاءات فضلا عن كونها (باستثناء الموازين القومية السنوية) تقصر عن بيـــان حقيقة الاستهلاك الفعلى للجماهير وخاصة بالنسبة للاستهلاك الذاتى الذى تغطيـــه بيانات بحث ميزانية الاسرة التى تشمل كافة ما يدخل فى حيازة الاسرة (لاشبـــــاع احتياجاتها الاستهلاكية) سواء بالشراء او الهبة او كان من ممتلكاتها او انتاجهـــا وسواء دفعت قيمته فعلا ام لا وسواء كانت قيمة فعلية او محتسبـــة .

أهداف أبحاث ميزانية الاســـرة بالعينه

١ - التعرف على الانماط المختلفة للاستهلاك بين مختلف طبقات الشعب قيميا وكميـــا حسب التوزيع الجغرافى والمهنى والثقافى والاقتصادى وحجم الاسرة والتركيـــب العمرى لافـــرادها .

٢ - استقراء توزيع الدخل القومى على الفئات الاجتماعية باعتباره ان الاستهلاك دالة فى الدخل القابل للتصرف بالنسبة لاغلبية فئات الشعب ، وباستكمال بيانات الانفاق التحويلى والادخارى يمكن التوصل الى تقدير مقبول للادخار الخاص الذى يصعب التكهن بـــه وقياسه .

٣ - التعرف على كيفية التصرف فى الدخل فى كل فئة اجتماعية حسب فئات الانفاق - المختلفة واستخراج الاهميات النسبية لمجاميع السلع المختلفة وانواع التفضيل النسبية لكل فئة اجتماعية .

٤ - استكمال بيانات المقارنة السابقة للتعرف على آثار اعادة توزيع الدخل وتنفيذ خطة التنمية الاولى وما تلاها من سياسات اقتصادية على تطور انماط الاستهلاك وهيكله الكلى .

٥ - استخراج المرونات المختلفة للطلب على السلع الاستهلاكية والتعرف على الميول الحدية للاستهلاك حسب فئات الانفاق المختلفة وذلك للمعاونة فى التنبؤ .

٦ - الحصول على البيانات المعاونة لتركيب وترجيح الارقام القياسية لاسعار التجزئة والمستهلكين بأوزان حديثة واقعية حتى تعتبر أصدق تمثيلا فى المقارنات وتركيب السلاسل الزمنية وتغطية سنوات ما بين جمع البيانات الدورية ، وكذلك تركيب الارقام القياسية الكمية التى تبين تطور الاستهلاك الحقيقى بمعزل عن تغيرات الاسعار .

٧ - التعرف على مستويات المعيشة بين مختلف طبقات الشعب حسب توزيع فئات الانفاق وتكاليف المعيشة الفعلية .

٨ - تحديد العوامل التى تؤثر على هذه المستويات خاصة فى السنين الاخيرة وبالذات بعد حروب ٦٧ و ١٩٧٣ .

٩ - التنبؤ بالتغيرات المرتقبة فى الطلب وفى اتجاهات المستهلكين على اوجه وانماط الاستهلاك بين مختلف الفئات الاجتماعية .

١٠ - المعاونة فى ترشيد الاستهلاك بما يقلل أعباء الاقتصاد القومى ويعظم الاشباع الانسانى على أسس صحية وعلمية واقتصادية ويمكن الدولة من رسم السياسات - السعرية الرشيدة لتشجيع الاستهلاك المفيد وكبح جماح الاستهلاك البذخى وتوزيع الاعباء الاجتماعية على اساس اكثر عدالة سواء عن طريق الضرائب غير المباشرة او الاعانات بمختلف انواعهما .

جـ - كيفية الاستفادة عمليا من ابحاث ميزانية الاسرة فى ترشيد الاستهلاك :

١ - تحليل بيانات ابحاث ميزانية الاسرة السابقة لتصنيف فئات الانفاق (باعتبارها دالة فى الدخل) واستخراج مؤشرات عامه عن حجم كل فئة انفاقية (دخليـــة) ومستوى انفاقها ومحاولة تغطيتها سنوات ما بين ابحاث ميزانية الاسرة بخطوط اتجاه .

٢ - محاولة ربط حجم الاستهلاك النهائى والخاص كميا من واقع بيانات الانتاج المحلى وصافى الواردات والتغير فى المخزون مع بيانات التموين عن السلع الرئيسية لاستخراج مؤشرات عن النسب بين حجم الاستهلاك الخاص والعام ويمكن تعميمها على باقى السلع لتغطية اجمالى بيانات الفترة .

٣ - محاولة توزيع الاستهلاك الخاص كميا وقيميا من واقع ابحاث ميزانية الاسرة على الاقاليم ومقارنته بالتطور فى اعداد السكان بكل اقليم (يمكن الرجوع الى دراسة جهاز الاسعار على النمط الغذائى) ومحاولة الاستفادة بالتغير فى انماط الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية واستخراج مؤشرات عامه للتطور .

٤ - محاولة تركيب تقديرات للدخل الاقليمى ولو بالنسب (حصة كل اقليم من اجمالى الناتج المحلى بكل نشاط اقتصادى : زراعة ، صناعة ، تشييد ، .... الخ) .

٥ - محاولة توزيع انفاق الدولة الاستثمارى (كتكوينات راسمالية) والخدمى - على الاقاليم لبيان حصة كل من الاستهلاك العام (مثلا عدد الفصول والمستشفيات والكبارى المبنيه ... الخ)

٦ - استخراج مؤشرات السكان والعمالة والدخل والاستهلاك الخاص والتكوين الراسمالى والانفاق العام (الاستهلاك العام) بكل اقليم - خلال الفترة .

٧ - بيان تطور العاملين بالحكومة والقطاع العام واجورهم حسب الاقاليم والنشاط الاقتصادى خلال الفترة لبيان مدى مساهمة الدولة فى توليد الدخل .

٨ - تعديل الارقام القياسية لاسعار المستهلكين خلال الفترة بما يجعلها اكثر

تمثيلا للسلع وللاسواق والاسعار الفعلية حسب الوزن الفعلى للمستهلكين بكل اقليم وتغاير انماط الاستهلاك بينهم، واستخدامها فى تعديل الاسعار الجارية خلال الفترة على أسس اكثر واقعية لبيان التطور الحقيقى فى الاجور والدخول القابلة للتصرف والخدمات التى تؤديها الدولة للمواطنين، وبالتالى حتى يمكن الحكم على التطور الحقيقى فى مستوى المعيشة عموما وبكل اقليم على حده .

٩ - ادخال تعديل مماثل على نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء الاتيه:

١ - النشرة الشهرية للارقام القياسية لاسعار المستهلكين بعد تعديلها كما فى ٨

٢ - النشرة الربع سنوية لاسعار المواد الغذائية .

٣ - النشرة النصف سنوية لاسعار المواد والمنتجات الصناعية .

٤ - النشرة السنوية للانتاج الصناعى والسلعى .

٥ - نشرات التجارة الخارجية والداخليه والمخزون السلعى (بعد تحليل بياناتها حسب المبين سابقا) .

٦ - نشرة استهلاك السلع فى جمهورية مصر العربية .

د . تخطيط العلاقات السلعية / النقدية لضبط الاستهلاك

لما كان التخطيط الفعال يستدعى التنسيق بين التخطيط العينى والتخطيط المالى كذلك فان اسعار اى مجموعه من السلع او السلع فى مجموعها لا يتوقف على مجرد اتخاذ قرار بتسعيرها عند مستوى معين وانما هو ايضا جزء من كل متنوع عن التخطيط الشامل للاسعار والسياسات المتكامله المتناسبة فيما بينهـا (١)

---

(١) كسياسات الدولة الاجتماعية فى توفير الضروريات او تثبيت اسعارها عند حد معين - او السياسات الضريبية التى تستهدف الحد من استهلاك سلع معينه (كالخمور والدخان مثلا) وتشجيع استهلاك سلع اخرى .. الـخ .

ذلك نظرا لان سعر اى سلعه انما يتوقف على مجموعة من العوامل العديده منهـــا اسعار السلع الاخرى المكملة او البديلة لها ، ومنها اسعار الخامات الداخلة فـــى انتاجها وسواء كانت منتج محلى او مستورد ومنها مدى ضرورة تلك السلع فى اشبـــاع حاجات المجتمع الاساسية وما يعكسه ذلك من تكلفة اجتماعية حقيقية لا يقتصـــــر تقييمها على مجرد تكاليف انتاجها المباشرة وانما يتضمن ذلك مدى ما يتحملـــــه الاقتصاد فى مجموعه من امكانيات توفير انتاج تلك السلعة بالقياس الى باقى اوجـــه الانتاج الاخرى - وذلك بمقياس الربحية الاجتماعية العامه التى تعد فى الاقتصـــاد المخطط بديلا حتميا للربحية الخاصة وفى الاقتصاد المختلط كاقتصاد نامكملا لهـــا .

لذلك نخلص الى ان اى موازنة بين التخطيط المالى والعينى او ان مجـــــرد تخطيط العلاقات السلعية / النقدية انما يقتضى اجراء موازنة عامه بين مجموع القـــوى الشرائية بالمجتمع من جهة وبين اجمالى المتاح من سلع الاستهلاك النهائى (أخذا فى الاعتبار الخدمات الشخصية) من الجهة الاخرى .

مقومات تحقيق الموازنة المطلوبة :

لتحقيق مثل هذه الموازنة فان الامر يقتضى حصرا لكافة التدفقات السلعية بالمجتمـــع ومقابلتها بكافة التدفقات المالية (نقدية وائتمانية) اى اجمالى المعروض من السلـــــع

بأجمالى الطلب عليها • ثم اذا أردنا قصر الدراسة على سلع معينة ومقابلتها بدخول محددة فان الامر يقتضى معرفة العلاقات التشابكية العامة بين التخطيط العينى Physical والتخطيط المالى Financial والسياسات العامة التى تحكم خطة التنمية الشاملة •

ومن البديهى ان حصر التدفقات السلعية بالمجتمع يمكن الوصول اليه عن طريق ح/ الناتج القومى الاجمالى حيث تفيد فى معرفة كل من : -

أ - سلع الاستهلاك النهائى (من الانتاج المحلى وصافى الواردات)

١ - الخاص بالافراد •

٢ - عام للحكومة •

ب - تكوين راس المال الاجمالى (الاستثمارات المادية)

١ - خاص بالافراد •

٢ - عام للحكومة •

جـ - التغير فى المخزون السلعى التام ونصف التام والخامات

١ - خاص بالافراد •

٢ - عام للحكومة •

ومن هذا الحساب يمكن التوصل الى معرفة القدر من سلع الاستهلاك الخاص بافراد المجتمع •

كذلك فان حصر التدفقات المالية (نقدية وائتمانية) يقتضى ضرورة توفر خطة مالية شاملة تتضمن :

- ميزان مالى قومى •
- ميزان لدخول وانفاق افراد المجتمع •
- تحليل ميزانية الدولة •
- ميزان للنقد المتداول - محليا •

ـ ميزان للنقد الاجنبى ـ الميزانية النقدية ٠

ـ ميزان للائتمان ـ المصرفـــى ٠

وذلك حتى يمكن عزل كافة التدفقات النقدية والائتمانية الخاصة بافراد المجتمع والتى توجـــه للحصول على سلع الاستهلاك الخاص ٠

وبذلك تكون قد توصلنا ـ بشكل عام ـ الى اجمالى الدخول المتاحة للحصول علـــى سلع الاستهلاك ٠

ويبقى بعد ذلك تحديد السياسات العامه التى تحقق التوازن بين الدخول والمعروض من السلع (بالاضافة الى السياسات السعرية) ، ومن ذلك سياسات العمالة والتشغيـــــل وسياسات الاجور والضرائب (مباشرة وغيرها) ٠٠٠ الخ ٠

كل هذا بشكل عام يسرى على المجتمع باسره بصورة شاملة ٠

اما اذا اردنا الوصول الى اى هدف خاص ـ كتحديد اسعار سلع معينة او دخول معينـــــه فان هذا يستدعى ضرورة التعرف علـى :

١ ـ فئات توزيع الدخل الشخصى Personal Income على افراد المجتمع ٠

٢ ـ تركيب السكان الحيوى وتوزيعهم (ريف وحضـــــر)

٣ ـ الميول الحدية للانفاق الاستهلاكى لكل فئة حسب دخلها وتركيب الاسره (بالريف والحضر) وذلك من واقع الانفاق الخاص بابحاث ميزانية الاسرة بالعينة (على ان تكون حديثة) ٠

٤ ـ مرونات الطلب الدخلية والسعرية والانفاقية (لكل فئة اجتماعية) على مختلـــف السلـــع ٠

٥ ـ تصنيف السلع الى ضرورية ، ونصف ضرورية ، نصف كمالية ، وكمالية ، مع ربط كـــل مجموعه منها بالسياسات الاجتماعية المستهدفة فى تسعير السلع (اعانـــات للضرورية وضرائب غير مباشرة على الكمالية ـ مثـــــلا) ٠

وبتحليل تلك البيانات واستخراج النسب والعلاقات التى تربط بينها ، يمكن بعد التعرف على مختلف القوى الشرائية بالمجتمع تحديد العلاقات بينها وبين مختلف السلع المتاحه . " اى مقابلة الطلب بالعرض وتوفير مقومات تخطيط العلاقات المالية / السلعية . "

وواضح ان الخطة العامه للتنمية ظلت قاصرة حتى الان على المجال العينى فقط — ولم يتح اعداد خطة مالية شاملة تحقق المطلوب وان كانت تتوفر بعض مقوماتها كما وان القانون ١٠ لسنة ٧٣ الموحد للتخطيط قد نص فى مادة ٩ على ان تبدأ وزارة التخطيط بالتعاون مع البنك المركزى فى اعداد خطة مالية للدولة .

٤ — بعض المقترحات العامه التى تساعد على ضبط الاستهلاك

تقديم : ان تنظيم الاستهلاك باعتباره احد الاهداف العامه لخطة التنمية ومضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات يتطلب الربط المحكم بينه وبين باقى السياسات الاقتصادية التى تتضمنها الخطة العامه للتنمية الشاملة ، نظرا لان أيا من تلك السياسات لا يمكن ان تتحقق بالفعل اذا بنيت على فروض مستقلة بمعزل عن بقيتها بسبب العلاقات والتأثيرات المتبادلة فيما بينها ، مما يستلزم لنجاح كل منها ان تكون دائما متناسقة ومتكاملة مع باقى المتغيرات الاقتصادية بحيث ينتفى التعارض والتأثير المعاكس الذى يتولد تلقائيا اذا ما تجاهلنا اتجاهات التطور فى كل منها حسب مرحلة النمو لان الانتاج يهدف فى المحل الاول الى خلق سلع تتداول بهدف اشباع الحاجات النهائية للانسان (باستهلاكها) او الى اعادة دخولها فى دورة انتاج جديد (باستثمارها) وتتولد اثناء ذلك دخول القائمين بالانتاج فى شكل تدفقات نقدية توجه اما للحصول على سلع الاستهلاك او للتجمع فى اوعية الادخار (حيث تخصص للاستثمارات الجديدة) .

ولذلك نجد ان تنظيم الاستهلاك وتحديد حجمه وانماطه واتجاهاته انما يعكس فى المقام الاول طريقة توزيع الدخل القومى على مختلف الفئات الاجتماعية . كذلك فان

الاستهلاك النهائى يعد محصلة لمستويات الاسعار والعمالة والاجور وباقى الدخول الخاصة (كالارباح وعوائد الملكية) والدخول الطفيلية ويتوقف تخطيط الاستهلاك عمليا على توفر المقومات التاليـــــة : -

أ - السياسات المقترحة لضبط الاستهلاك النهائى

١ - أهمية الربط بين خطط الانتاج والتوزيع والاستهلاك حتى يمكن تعبئة كل الموارد فى أحسن استخدام يحقق الانتفاع بالوفورات الفنية واستبعاد كافة انواع الضياع المادى والفنى .

كذلك حتى يمكن تحقيق احسن توزيع لتلك الموارد بين انتاج سلع الانتاج وانتاج سلع الاستهلاك النهائى بحيث لا يصبح هناك اى تعارض بين الانتاج والاستهلاك وهو ما سبق بيانه فى الاعتبارات الفنية للتنمية . وهو ما يستلزم اساسا ضرورة العمل على ان تكون زيادة الانتاج كافية لتغطية الزيادة المقررة للاستهلاك مع توفير مطالب الاستثمار اللازم لاستمرار النمو . حتى لا يتكرر ما حدث فى الخطة الخمسية الاولى حينما كان المستهدف لزيادة الاستهلاك النهائى فى حدود ٤٫٨ ٪ سنويا فوصل الى ٨٪ (وان كان السبب الحقيقى يعود للاستهلاك العام الذى وصل الى حوالى ١٣٫٦ ٪ اكثر مما يعود للاستهلاك الخاص الذى وصل الى حوالى ٦ ٪) وهى نفس الظاهرة التى لوحظت ايضا فى سنوات الدراسة .

٢ - ضرورة ترشيد الاستثمارات الجديدة وتحديد أولويات واهداف تتفق وظروف المرحلة الحالية للنمو بالخطة الخمسية الحالية ٧٨/١٩٨٢ على أساس تحقق التناسب الكامل فى نمو كافة فروع الاقتصاد خاصة بعد أن تم ارساء قاعدة الصناعات الثقيلـــــة (كهربه البلاد مجمعات الحديد والصلب والكيماويات والالمنيوم ... الخ) لان المهم فى هذه المرحلة هو كفاءة تشغيلها بدلا من زيادة الطاقات العاطلة التى تراكمت الامر الذى يستلزم احداث التغيرات الادارية والتنظيمية الكفيلة بدفع عجلة النمو بما يحقق الاهداف النهائية للخطة ويقتضى على اسباب الاختناقات التى عاقـــت

تنفيذ اهداف الخطط الاولى والاختلالات التى صاحبت تنفيذها ، مما اتاح لانواع كبيرة من الضياع والتبديد فى الطاقات أن تعرقل سير التنمية كما يجب (بيانات المخزون السلعى والطاقات العاطلة منذ ١٩٦٧ .)

٣ — ضرورة استخدام الطاقات الانتاجية القائمة لاقصى طاقتها والاستعانة بالمخزون السلعى (باستثناء المخزون الاستراتيجى) خاصة فى انتاج السلع الضرورية للاستهلاك النهائى .

٤ — البدء بالعمل على رفع الكفايات الانتاجية باكثر من رفع الاجور حتى بدون استثمارات جديدة والاهتمام بالصناعات التى لا تستهلك الكثير من المواد الخام وخاصة بالنسبة المستورده منها حتى وان استلزمت عمالة اكبر والاهتمام بالصناعات التى تساعد على تخفيض كلفة الاستثمار والصناعات المنتجة للمواد الاولية والسلع الوسيطة والصناعات التى تساعد على رفع كفاءة التجارة الخارجية .

٥ — ضرورة مراعاة التناسب بين الطاقات الصناعية الجديدة والمتاح من المواد الاولية اللازمة لها وخاصة ما يدخل منها فى الاستهلاك النهائى ، وبين الزيادة فى الانتاج كميا وتحسنه نوعا وخفض تكاليف انتاجه ، وبين الاستثمارات الجديدة وكل من طرق الانتاج المستخدمة والطرق القديمة السائدة وأثر كل منها على رفع مستوى الانتاجية والاقتصاد فى استخدام المواد الاولية

٦ — ضرورة الربط بين مستويات الاجور ومعدلات الزيادة فيها وبين الانتاجية والتحسن فى النوع وخفض التكاليف ومدى تحقيق الربحية الاقتصادية وخاصة فى تحديد أولويات المشروعات وكذلك عند تحديد اسعار المواد الخام حسب الاستخدامات البديلة فتخفض بالنسبة للصناعات الضرورية وترفع بالنسبة للكمالية . وكذلك فى تسعير مختلف المنتجات حسب استخداماتها وعدم الاقتصار على تحقيق اهداف كمية قد تكون رديئة النوع ، وآثار كل ذلك على معدلات استخدام المواد الاولية وعلى سلسلة

التصدير .

٧ ـ ضرورة مراعاة التناسب بين نمو كل من الزراعه والصناعة ، لان الزراعه اولا واخيرا هى المصدر الاساسى المضمون للمواد الاولية الخام اللازمة لصناعات عديدة كما انها الاساس فى توفير غذاء السكان خاصة بسبب الهجرة المستمرة من الريف الى الحضر تلبية لاحتياجات التصنيع المتزايده وأثر ذلك على زيادة المطالب الاستهلاكية فى الوقت الذى يتطلب تصدير بعض المنتجات الزراعية لتخفيف العبء على ميزان المدفوعات بسبب استيراد الالات والمعدات الاستثمارية الضخمة اللازمة للتصنيع الى ان تستطيع صادراتنا المصنوعه القيام بدورها فى احداث التوازن الذى يتيح للانتاج المحلى من الزراعه والصناعه الكفاية اللازمه .

٨ ـ ضرورة العمل على اعادة تخطيط الدورة الزراعية والتركيب المحصولى بما يكفل تحقيق وتلبية أهداف الاستهلاك الضرورية ضمانا للامن الغذائى والعمل على اثارة الحوافز لدى المزارعين وتسهيل اجراءات حصولهم على احتياجاتهم من العلف ومن الاسمدة وباقى الاحتياجات التى تساعد على زيادة الانتاج والقضاء على البيروقراطية فى اجهزة التوزيع وتحقيق الربط المباشر بين المنتجين ووحدات التوزيع النهائى للقضاء على الوسطاء والسوق السوداء .

٩ ـ أهمية ايجاد الحوافز لدى اجهزة التوزيع على اساس مدى توفر وانسياب السلع فى الاسواق حتى لا تحدث اية اختناقات ضارة وبذا يتحقق ليس فقط ضبط وتنظيم الاستهلاك وانما ايضا الحد من زيادته حتى يظل معدل النمو العام اعلى باستمرار من معدل نمو الاستهلاك

١٠ ـ مراعاة ضبط وتنظيم الاستهلاك العام فى وحدات الادارة العامة حتى لا يترتب على زيادته الجور بمخصصات الاستهلاك الخاص او ابتلاع مخصصات الاستثمار كما حدث فى الخطة الاولى ومراعاة معدلات نمو السكان والعمالة ومستوى المعيشة فيجب ألا يتجاوز الاستهلاك العام هذه المعدلات مع مراعاة الاعتبارات الاتيـــة : ـ

مقترحات ضغط الاستهلاك العام

أ ـ وضع سياسة جديدة للتعليم تشجع على الاتجاه الى التعليم الفنى بدلا من توجيهه الالاف الى التعليم الجامعى حتى لا تتحمل الدولة سنويا مشكلة توظيف الجامعيين

مما يؤدى الى تضخم الاجور وكذلك الجهاز الادارى فى الدولة علاوة على أن هـؤلاء يمثلون بعد ذلك نوع من البطالة المقنعة كما انهم يعتبرون قوى شرائية جديدة فـى السوق دون ان يزيد الناتج القومى لمقابلة تلك الزيادة فى الدخول ٠

ب ـ محاولة الحد من التوسع فى منح بدلات طبيعة العمل وسائر البدلات ما لم يقابل ذلك زيادة فى انتاجية الجهاز الحكومى ٠

جـ ـ محاولة الحد من التوسع فى انفاق اجهزة التمثيل الدبلوماسى ٠

د ـ وضع سياسة للمكافآت والحوافز المادية بحيث تكون فى شكل سندات استثمارية ومدخرات مؤجلة لفترة من الوقت ٠

هـ ـ وضع رقابة اكثر فاعلية على المصروفات السلعية وذلك لمنع الاستهلاك التفاخرى والتسابق الى شراء سيارات واجهزة تكييف ومكاتب فخمه ٠٠٠٠ الخ ٠

و ـ محاولة دراسة المخزون السلعى المتراكم فى مخازن الحكومة وقد اثير هذا الموضوع عندما تبين وجود مخزون سلعى بقدر بعدة ملايين من الجنيهات ٠

ش ـ وضع سياسة عامه للتدريب لرفع كفاءة موظفى الحكومة فى كثير من المجالات وخاصة النواحى الادارية (مخازن ـ توريدات) ٠

ص ـ وضع سياسة للحوافز لتشجيع العاملين على الحد من المصروفات الادارية ٠

ل ـ النظر بجدية فى اسباب زيادة بند الطوارئ حتى عن احتياجات القوات المسلحة المباشرة خاصة بعد حرب اكتوبر الظافرة (يمكن متابعة ارقامها فى تحليل بيانات الاستهلاك العام ٠)

١١ ـ ضرورة الهبوط بالدخول الفائضة (عن الحدود العليا للدخول الرسمية) الى حدود مرسومة حتى يمكن الهبوط بالاستهلاك الزائد لاصحاب تلك الدخول الى اقل قدر ممكن وذلك لمقابلة الزيادة الحتمية فى الاستهلاك والناجم عن عملية اعادة توزيع الدخول المستمرة منذ بدأنا التنمية المخططة واضافة فئات جديدة مستهلكة

باستمرار فضلا عن اثر زيادة السكان والهجرة المستمرة من الريف الى الحضر وما يصاحب ذلك من تطور انماط الاستهلاك .

١٢ - ضرورة ربط المستويات العامه للاجور بالمستويات العامه للاسعار ضمانا لتحقيق نوع من العدالة فى فرص الاستهلاك وتحقيقا لامكانية تنظيمه حتى لا تتأثر الدخول الحقيقية لفئات الشعب بسبب تغيرات الاسعار من جهة وتفاديا لموجات التضخم والاختناقات التى تؤدى الى ظهور السوق السوداء من جهة اخرى .

١٣ - ضرورة توفر المرونة فى تخطيط الاستهلاك وتنظيمه بما يحققه كل من :

أ - النمو المنتظم فى ظل الخطة العامه للتنمية .

ب - مواجهة الظروف الحالية التى تتوقف على ضرورة الاستمرار فى التنمية ان شاء الله .

١٤ - التفرقة بين سياسات الاستهلاك كالاتى :

أ - ترشيد دعم السلع الضرورية مع قصرها على الفئات المستحقة حسب الدراسة المرتقبه :

ب - تحديد كميات السلع شبه الضرورية حسب الطاقات الانتاجية المتاحة وعدم زيادة العبء على ميزان المدفوعات مع تحميلها بهوامش معقولة حسب تكلفتها الفعلية لضمان مستوى معيشى مناسب للغالبية يرتفع مع زيادة الامكانيات وتوفير الاشباع للطبقات المتوسطة التى تدعم استقرار المجتمع .

جـ - السلع الكمالية :

يجب ان يراعى فى تنظيمها مدى العبء الذى ينجم عن توفيرها بالنسبة لميزان المدفوعات (خاصة بالاسعار التشجيعية) او للطاقات الانتاجية القائمة عند تحديد الكمية الاجمالية لها مع تحميلها بالضرائب والرسوم المناسبة ثم ترك اسعارها حرة بعد تغطية تكاليف توفيرها بالاسواق (هوامش النقل والتجارة) حتى يمكن ان تستفيد الدولة بهذه الفروق -

وامتصاص بعض الفائض فى دخول الفئات الغنية .

١٥ ـ اهمية الاعداد منذ الان لتنظيم الاستهلاك للاجل المتوسط والطويل وذلك بتوفير الصوامع والثلاجات والمخازن المناسبة لحفظ مخزون استراتيجى متجدد يساعد نسبيا على مواجهة تغيرات الاسعار العالمية الفجائية وقد يقتصر هذا المخزون الاستراتيجى على السلع الضرورية اللازمة لاستمرار الحياه (كما فعلت انجلترا خلال الحرب ٢) منعا لتعطيل موارد تستلزمها التنمية اكثر مما يجب على ان يعد التنظيم المناسب الذى يكفل لكل افراد الشعب الحصول على انصبتهم منها .

١٦ ـ ضرورة البدء بضبط وتنظيم الهجرة من الريف الى المدينة للحد من تزايد معدلات الاستهلاك (بسبب تغير الانماط الاستهلاكية) الا بالقدر الذى يتمشى مع احتياجات التصنيع الفعلية .

١٧ ـ العمل على ان ييسر التخطيط الاقليمى جنبا الى جنب مع التخطيط القطاعى فى تحقيق وضمان تخصيص الموارد طبقا لموارد الانتاج والعمالة وفى حدود المستهدف فى الخطة بما يحقق سهولة انسياب السلع والخدمات بين مختلف الانشطة والقطاعات والمناطق وتمكينا لضبط الاستهلاك فى النهاية وتوصيف انماطه فى مختلف الاقاليم .

١٨ ـ ان تبنى السياسات الضريبية بما يتمشى مع السياسات السعرية المرتبطة بالتصنيف المقترح للسلع الاستهلاكية كما ورد فى البند ١٤ وعلى اساس المستويات الرسمية للاجور والتركيز على اعادة تنظيم الضرائب المباشرة فى اعادة توزيع الاعباء .

١٩ ـ مراعاة ان بدء الاخذ بالتخطيط الاقليمى يوفر مقومات تنظيم الاستهلاك عموما مما يقتضى الاسراع بتطوير اساليب التخطيط عموما .

٢٠ ـ ان الله سبحانه وتعالى قال " ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا " .

والحكمة المستوحاه من ذلك ان سياسات الاستهلاك يجب ان تنسق بين توفير الاحتياجات الاساسية الحالية وبين تأمين الاحتياجات المستقبلية الامر الذى

يستدعى الالتزام بأستراتيجية تحكم خطط الاستهلاك عموما كالاتى :

ب ـ أهم المبادئ العامه التى يجب ان تحكم استراتيجية تطوير الاستهلاك فى مصر :

١ ـ يجب ان يقل معدل نمو الاستهلاك عموما عن معدل نمو الناتج القومى الاجمالى ويزيد بدرجة مناسبة عن معدل النمو السكانى بحيث يؤدى الى ارتفاع المستوى الحقيقى للمعيشة . ولا يتأتى ذلك بدون خطة شاملة تضع كل هذه المتغيرات فى الحسبان وتوفق بينها بقدر الامكان . مع توفير المرونة الكافية لمواجهة التغير فى الظروف .

٢ ـ الا يقتصر تمويل التنمية على زيادة الاستثمار دون محاولة ضبط الاستهلاك وترشيده مما يؤدى من ناحية اخرى الى زيادة المدخرات التى هى استهلاك مؤجل يدفع بعجلة الانتاج الى النمو وبالتالى زيادة الاستهلاك فى المستقبل .

٣ ـ الاسراع بمعدلات الاستثمار ومعدل نمو الناتج القومى الاجمالى لضمان ارتفاع معدلات التنمية . لتدعيم الجبهة الداخلية ومعالجة مشاكل الجمود والركود والاختناقات الموجودة فى الاقتصاد القومى . مع الاستفادة الكاملة بما يتيحه الانفتاح الاقتصادى ـ من فرص استثمار هائلة لن تؤتى ثمارها كاملة دون دراسة دقيقة وتنفيذ سليم فى الوقت والمكان المناسبين وبالحجم الامثل لكل مشروع . (مع ازالة كل العقبات التى تواجه هذا الانفتاح) وذلك بالنسبة للانشطة التى تقرر الدولة اهميتها للتنمية الاقتصادية حسب اولويات محددة .

٤ ـ ان تبنى اية خطة استهلاكية على الاعتبارات التاليـــة :

أ ـ ان مستوى دخول فئات واسعة من الشعب العامل لا تتحمل مزيدا من ضغط الاستهلاك بشكل عام ، كما لا تقوى على تحمل اى اقتطاع او تخفيض فى المقررات الحالية ولنتذكر فى تخطيطنا قول الامام على (كرم الله وجهه) : كاد الفقر يكون كفـــرا .

ب ـ ان مستوى دخول المستويات العليا من الفئات المتوسطة والغنية قد يسمح على

الاقل بتجميد ان لم يكن تخفيض مستويات الاستهلاك الحالية • مع ضرورة محاولة ايجاد الوسائل البديلة والمشجعه لهم لتوجيه الزيادة فى دخولهم للادخار او الاستثمار بدلا من توجيهها للاستهلاك •

جـ — ان تحقيق التوازن بين الدخول الحقيقية والدخول الممكن التصوف فيها وبين امكانيات الاستهلاك الفعلية يقتضى الى جانب اعادة توزيع الدخل القومى احكاما لسياسات الاجور والضرائب والاسعار • وهذا يتطلب خطة طويلة الاجل •

د — انه يجب توفير السلع الضرورية الشعبية " كما حددها جهاز الاسعار فى مذكراته " بالقدر الكافى لمواجهة كافة احتياجات السكان ولو تطلب ذلك توزيعها بالبطاقات او اعطاء الاولوية القصوى لها من حيث الانتاج او الاستيراد •

هـ — ان دراسات التكاليف التفصيلية يجب ان تراعى مبادئ الترشيد الاجتماعى للتكلفة النمطية، وضغط نواحى الضياع والتسيب التى تزيد اعباء التكلفة الاجتماعية وما يتداعى عنها من آثار على السياسات السعرية والاسعار •

٥ — ضرورة تعديل التركيب المحصولى بما يعظم الناتج الزراعى الذى يحقق برنامج الامن الغذائى — وحتى تتحقق الثورة الخضراء بزيادة الاراضى المستصلحه •

٦ — ضرورة مواكبة التخطيط المالى للتخطيط العينى لضمان توفير الاحتياجات الاساسية المادية للسكان بما يتناسب مع القوى الشرائية التى تمثلها دخولهم النقدية من مختلف المصادر، حتى يمكن بالتالى رسم السياسات السعرية الملائمة وتحديد المستوى العام للاسعار الذى يكفل تحقيق التوازن بين العرض والطلب — وسد الفجوات التضخمية والقضاء على السوق السوداء •

٧ — العمل على نشر الوعى السليم المبنى على أسس علمية وصحية بكافة أجهزة الاعلام لترشيد أنماط الاستهلاك السائدة وذلك للحد من الاسراف الضار خاصة فى النشويات وأهمها القمح والذى يزيد عبئ توفيره على الدولة باستمرار ولتذكر

قول الرسول عليه السلام : ـ

أ ـ جوعوا تصحوا

ب ـ ما ملا ابن آدم وعاء شرا من بطنه

جـ ـ المعده بيت الداء والحميه را س الدواء

د ـ نحن قوم لا نأكل حتى نجوع واذا أكلنا لا نشبع .

خاصة وقد اثبتت الدراسات العلمية الحديثة صحة كل هذه التعليمات .

بعض الدراسات المقترح اجراؤها لترشيد الاستهلاك النهـــــائى

١ ـ الاسترشاد بنتائج تحليل اتجاهات الاستهلاك فى السنوات الماضية للتعرف على اثـــر الاسعار .

٢ ـ مقارنة مرونات السلع الضرورية ببيانات السلع المعانه لكشف السلع التى لا تعد منها بالمفهوم العلمى للمرونات الداخلية للطلب ـ وتمنح اعانات مثل الدواجن والجملكـــــه .

٣ ـ تحليل بنود الاعانات للسلع الضرورية لكشف التناقض بين مبدأ منح الاعانة وبين فـــرض انواع مختلفة من الرسوم والعمولات بل وربما الضرائب غير المباشرة (مثال القمح) .

٤ ـ كشف التباين فى اسلوب منح الاعانة والذى قد يترتب عليه عدم وصول الاعانة لمستحقيهـا أو شمول الاعانات لفئات الدخول العليا والعائدين من الخارج والاجانب .

٥ ـ تحليل بنود الضرائب السلعية الحالية لبيان آثرها على التركيب السعرى واتجاهـــات الاسعار واتجاهات الاستهلاك (التمييز بين السلع الضرورية ، نصف الضرورية ، الكمالية)

٦ ـ تلخيص توصيات ترشيد استهلاك السلع الضرورية (مذكرة ٢٨ جهاز تخطيط الاسعار) من واقع التحليل الاقتصادى الشامل والتركيب السعرى ـ واحتياجات الاستهـــــلاك المرشـــــدة .

مثال : العلاقات التشابكية بين السلع النشوية الاساسية (الزيادة فى استهلاك الفرد بمعدل ١٢ كجم من القمح والارز على حساب الذرة وبيان آثر تعديل تركيبـــه الخبز فى توفير قدر من اعانة القمح وزيادة العائد من تصدير الارز لو أعيـــد الذرة للخلط مع القمح وهو اوفر انتاجا محليا واستيرادا) .

مثال اخر : الزيوت النباتية البديلة (عباد الشمس ، القرطم والكتان) لمعاونة بذرة القطـن السمك (كبديل للدواجن + توصياتنا للدواجن)

الاقمشة الشعبية (اقتراحنا بتأجيل دفع الدعم الى ما بعد اتمام انتاجهـا بطريقة (Draw back)

٧ - الاعداد الدقيق لاجراء دورات منتظمة لابحاث ميزانية الاسرة بالعينة يشترك فيهـــا التخطيط لضمان تمثيل مفردات العينة للمجتمع الاصلى حتى يسهل بالتالى تكبـــير النتائج حتى تمثل المجتمع الاصلى بكل وحداته وسماته الاقتصادية ، الاجتماعيـــة ويمكن بالتالى استخدامها فى توفير البيانات اللازمة عن هيكل وتركيب وانماط الاستهلاك التى تساعد على استخراج المعاملات الفنية اللازمة لتخطيطه مستقبلا (الميول والمرونات)

٨ - الاعداد لدراسات المرونات المتقاطعة لبيان آثار الاحلال والتكامل بين السلع المكونة للمجموعات الرئيسية والمجموعات الرئيسية للاستهلاك حتى يمكن التنبؤ السليم بسلـــوك المستهلكين مستقبـــلا . (١)

٩ - تحليل انفاق الباب ٢ للميزانية لترشيد انواع الانفاق المختلفة وضغط ما يمكن منها .

١٠ - النظر فى السياسات الضريبية على الدخل حسب المظهر (الشقق المفروشة / السيارات المملوكة للاسرة / رفع كفاية الجهاز الضريبى / الدخول الطفيلية وغير الشرعية وغـــير الرسمية .)

١١ - دراسة الاقتصار على تنفيذ المشروعات التى تترك اثرا عاجلا على الانتاج او ذات الاولوية الاجتماعية .

١٢ - دراسة التوسع فى نظام السعرين لعدد من السلع فتكون هناك مقررات يتم صرفهـــا بالبطاقة وبالسعر المنخفض للجميع وكميات خارج البطاقة بسعر اعلى .

١٣ - الاعداد لمشاركة المواطنين برسوم منخفضة فى الخدمات المجانية .

١٤ - العمل على استقرار قيمة الجنيه المصرى ودراسة امكانية الاخذ بسياسة السعرين : سعر رسمى لتمويل الواردات الاساسية - وسعر تجارى حر لغير ذلك بحيث لا يمـــس هيكل الاجور والاسعار فى مصر فالسلع الرئيسية الوسيطة والقروض حيث يمكن الاستمرار فى التعامل بها بالسعر الرسمى اما السعر الحر مهما تم التوسع فى استعماله فينبغى ان يبعد عن السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة التى تشكل جزءا كبيرا من التكلفـــة النهائية للمنتجات المصرية .

---

(١) نشير فى هذا الصدد الى الدراسات التى قام بها مركز الاساليب التخطيطية بمعهـــد التخطيط وجهود بعض الاساتذة الزائرين والتى يرجى استكمالها .